

جمعية الدار التراثية

(جمعية أهلية)

الباحة - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل

للفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

الصفحة	الفهرس
٢-١	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأنشطة
٥	قائمة التدفقات النقدية
١٠-٦	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ الجمعية العمومية

جمعية الدار التراثية

مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٢٠٠٠)

الباحة - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لـ (جمعية الدار التراثية) (الجمعية)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الأنشطة، وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ووفقاً لمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه

• نود لفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (١) "أرقام المقارنة" المرفق بالقوائم المالية، حيث تعتبر هذه القوائم المالية الأولى للجمعية وتغطي الفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، لذلك لا يوجد أرقام مقارنة تظهر في القوائم المالية. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ووفقاً لمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لأحكام نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية واللائحة الأساسية للجمعية، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سوله بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترض الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سوله بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.



تقرير المراجع المستقل (تتمة)

جمعية الدار التراثية

مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٢٠٠٠)

الباحة - المملكة العربية السعودية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا، ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر معتمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقديم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقديم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بمجمل أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تتعرف عليها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

أثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، لم يتبين لنا مخالفة (جمعية الدار التراثية) لأحكام نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية واللائحة الأساسية للجمعية.

شركة رياض بن بليهد
محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون



رياض بن بليهد
"محاسب قانوني"
ترخيص رقم (07٠)

الرياض في: ٢٠ رمضان ١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٠ مارس ٢٠٢٥م



٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح		
			الأصول
			الأصول المتداولة
١١٦,٠٠٠			النقد لدى البنوك
٦,٩٢٠	٤		مصرفات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى
١٢٢,٩٢٠			مجموع الأصول المتداولة
١٢٢,٩٢٠			مجموع الأصول
			المطلوبات وصافي الأصول
			المطلوبات المتداولة
٢٦,٩٦٣	٥		مستحق إلى أطراف ذات علاقة
٥,٢٥٠	٦		مصرفات مستحقة وأرصده دائنة أخرى
٣٢,٢١٣			مجموع المطلوبات المتداولة
٣٢,٢١٣			مجموع المطلوبات
			صافي الأصول
٩٠,٧٠٧			صافي الأصول غير المقيدة
٩٠,٧٠٧			مجموع صافي الأصول
١٢٢,٩٢٠			مجموع المطلوبات وصافي الأصول

جمعية الدار التراثية

(جمعية أهلية)

الباحة - المملكة العربية السعودية

قائمة الأنشطة للفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (بالريالات السعودية)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (فترة)	أنشطة غير مقيدة	إيضاح
		الإيرادات والتبرعات
١١٣,٨٧٠	١١٣,٨٧٠	تبرع عام
٤,٦٢٠	٤,٦٢٠	اشتراكات
١١٨,٤٩٠	١١٨,٤٩٠	إجمالي الإيرادات والتبرعات
		المصروفات
(٧,٠٠٠)	(٧,٠٠٠)	مصروفات البرامج والأنشطة
(٢٠,٧٨٣)	(٢٠,٧٨٣)	مصروفات عمومية وإدارية
(٢٧,٧٨٣)	(٢٧,٧٨٣)	مجموع المصروفات
٩٠,٧٠٧	٩٠,٧٠٧	التغير في صافي الأصول خلال الفترة
٩٠,٧٠٧	٩٠,٧٠٧	صافي الأصول في نهاية الفترة

«إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية»

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (فترة)	
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	٩٠,٧٠٧	التغير في صافي الأصول خلال الفترة
		التغير في الأصول والمطلوبات المتداولة
٤	(٦,٩٢٠)	مصرفات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى
٦	٥,٢٥٠	مصرفات مستحقة وأرصده دائنة أخرى
	٨٩,٠٣٧	صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٥	٢٦,٩٦٣	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
	٢٦,٩٦٣	صافي التدفق الناتج من الأنشطة التمويلية
	١١٦,٠٠٠	صافي التغير في النقد لدى البنوك
	١١٦,٠٠٠	النقد لدى البنوك في نهاية الفترة

١. عام

تأسست جمعية الدار التراثية ("الجمعية") بموجب الترخيص الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (١٠٠٠٦٢٢٠٠٠) بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م) في منطقة الباحة.

أهداف الجمعية

تتمثل أهداف الجمعية وفقاً للائحتها الأساسية فيما يلي:

١- المساعدة في توفير فرص الاحتراف لأصحاب المواهب.

٢- رفع الوعي بمجالات التراث.

٣- تقديم المشورة للمهتمين بالمجالات التراثية.

٤- إتاحة فرص التعليم والتدريب للعاملين في مجالات التراث.

٥- دعم الباحثين في مجالات التراث.

الفترة المالية

تبدأ السنة الأولى للجمعية من تاريخ صدور الترخيص وتنتهي في شهر ديسمبر من سنة الترخيص نفسها، وتكون مدة كل سنة مالية بعد ذلك اثني عشر شهراً ميلادياً تبدأ في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر.

أرقام المقارنة

تعتبر هذه القوائم المالية الأولى للجمعية وتغطي الفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، لذلك لا يوجد أرقام مقارنة تظهر في القوائم المالية.

إعتماد القوائم المالية

وافقت الجمعية على إصدار القوائم المالية لجمعية الدار التراثية بمنطقة الباحة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بتاريخ ٢٠ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٥ م)

٢. أساس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للجمعية وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ووفقاً لمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٣. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الجمعية:

١/٣. أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، يتم إعداد القوائم المالية باستخدام مبدأ الاستحقاق كأساس في المحاسبة ووفقاً لمبدأ الاستمرارية.

٢/٣. العملة الوظيفية وعملة العرض

يعتبر الريال السعودي العملة الوظيفية للجمعية وعملة العرض، ما لم يتم إظهارها بخلاف ذلك.

٣/٣. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية من إدارة الجمعية إجراء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تستند التقديرات والافتراضات المتعلقة بها إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف التي ينتج عنها أساس إصدار الأحكام حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تظهر بسهولة عن غيرها من المصادر، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التي بنيت على أساسها التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات إذا كان التعديل يؤثر فقط على الفترة، أو في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات والسنوات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للجنة، قامت الإدارة بوضع التقديرات والأحكام التالية التي تعتبر جوهرية في القوائم المالية.

٣. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤/٣. النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفق النقدي، فإن النقد وما في حكمه يشمل الحسابات بالصندوق والبنوك، والودائع والاستثمارات في أسهم وسندات ذات الأجل القصيرة والتي يبلغ تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل، ويمكن تحويلها بسرعة إلى نقد دون تكبد خسارة وليس عليها أي قيود.

٥/٣. المصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى

يتمثل رصيد المصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى في كافة أرصدة الذمم بخلاف أرصدة الذمم التجارية من مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة ذمم العاملين والتأمينات المستردة وأخرى بحيث تدرج المصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى بالصافي بعد استبعاد المخصصات المكونة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها.

٦/٣. الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أرصدة الأطراف ذات العلاقة في الأرصدة مع الأطراف التي لها القدرة على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات أو العمليات المالية والتشغيلية للشركة. تتعامل الشركة في سياق معاملاتها الاعتيادية مع أطراف ذات علاقة، حيث تقوم الشركة بسداد بعض المصروفات والالتزامات بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلى مسحوبات المساهمين النقدية خلال الفترة حسب السيولة المتوفرة لدى الشركة وبما لا يؤثر على نشاطها التشغيلي، كما تقوم تلك الأطراف بسداد بعض المصروفات والالتزامات بالنيابة عن الشركة وغيرهم بالإضافة إلى ردها للمبالغ التي سبق الحصول عليها من الشركة، وتتم هذه التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بناءً على تعليمات الإدارة.

٧/٣. الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع

يمثل بند الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع المبالغ التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع والخدمات المستلمة سواء قدم عنها فواتير أو لم يقدم.

٨/٣. قائمة الأنشطة

تتضمن قائمة الأنشطة الإيرادات والتبرعات والمصروفات والخسائر والتحويلات بين فئات الأصول وتعرض قائمة الأنشطة تفاصيل التغيير في صافي الأصول المقيدة وغير المقيدة وكذلك صافي أصول الأوقاف كما يلي :

أ- الأصول غير المقيدة: هي الأصول التي لا تخضع لقيود من جانب المتبرع ومن ثم فهي تقع تحت السيطرة الكاملة للجمعية وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول مالية أو عينية.

ب- الأصول المقيدة: هي الأصول الخاضعة لقيود من جانب المتبرع وهذه القيود مرتبطة باستخدام تلك الأصول لأغراض محدودة سواء من حيث قيود الاستخدام أو قيود التوقيت وقد تكون الأصول المقيدة أصول مالية أو عينية.

* التغيير في صافي الأصول غير المقيدة يمثل مقدار الزيادة أو النقص الناتج عن الآتي :

أ- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي لا تمثل تغيير في صافي الأصول المقيدة أو صافي أصول الأوقاف.

ب- التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى فئات صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية.

* التغيير في صافي الأصول المقيدة يمثل مقدار الزيادة أو النقص الناتج عن الآتي :

أ- التبرعات التي تخضع لقيود المتبرع والتي ترفع إما بمرور الوقت أو باستيفائها من قبل الجمعية.

ب- التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية.

٩/٣. الدخل والتبرعات

تُعد التبرعات تحويلات غير مشروطة لأصول، سواء أكان ذلك في صورة نقدية، أو عينية، أو في صورة أصول أخرى، أو تُعد سداداً أو إسقاطاً لما عليها من التزامات، من خلال عملية غير تبادلية تتم طوعاً من قبل جهة أخرى ويتم تصنيف التبرعات التي تتسلمها الجمعية من قبل المتبرعين إلى تبرعات مقيدة وغير مقيدة وتبرعات أوقاف طبقاً لطبيعة وشروط المتبرعين.

يجب قياس التبرعات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتبرعات عند توافر الشروط التالية:

أ- عندما تتمتع الجمعية بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأي شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها بتحديد كيفية الاستخدام في المستقبل.

ب- يتم إثبات التبرعات طبقاً لأساس الاستحقاق في حال أن تكون التبرعات قابلة للقياس بدرجة معقولة.

ج- يتم إثبات التبرعات والزكوات والمنح غير القابلة للقياس بشكل دقيق طبقاً للأساس النقدي.

د- يتم إثبات التبرعات العينية والتي تكون في صورة تجهيزات أو منافع أو مرافق ضمن الإيرادات عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات والمنافع.

هـ- يتم إثبات التبرعات الرأسمالية المتمثلة في أصول ثابتة على صافي الأصول مباشرة ولا تعتبر ضمن إيرادات الجمعية.

٣. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٩/٣. الدخل والتبرعات (تتمة)

وبناءً على الشروط المذكورة أعلاه، تكون سياسة إثبات الإيرادات والتبرعات المختلفة كما يلي:

التبرعات النقدية:

يتم قيد ما يُتلقى من تبرعات نقدية في الفترة التي تتسلم فيها الجمعية تلك التبرعات.

التبرعات العينية بغرض إعادة بيعها أو توزيعها :

يتم قيد التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق في الفترة التي تم استلامها فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الاعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها.

التبرعات العينية أصول بغرض استخدامها :

يتم الاعتراف بها كتبرعات بالقيمة العادلة على صافي الأصول مباشرةً، وضمن مجموعة الأصول المناسبة في قائمة المركز المالي .

الخدمات التطوعية:

يتم إثبات ما تستقبله الجمعية من تبرعات في صورة خدمات تطوعية أو تجهيزات أو منافع أو مرافق ضمن التبرعات وذلك عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات، القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع أو التجهيزات.

إيرادات تبرعات أوقاف:

تُعد الأوقاف تبرعات مستلمة، ومقيدة بصفة دائمة؛ يتم اقتناؤها لمصلحة الجمعية، وهي في حكم رأس مال الجمعية ويتم الاعتراف بها على أنها إيرادات تبرعات إوقاف، ومن ثم تؤدي إلى زيادة في صافي أصول الأوقاف. وتتمثل أصول الأوقاف في شكل أصول استثمارية و/أو أصول يتم استخدامها في أغراض خاصة بالجمعية.

التعهد بتقديم تبرع :

يتم الاعتراف بالتعهد بتقديم تبرع في القوائم المالية، عند توافر دليل مقنع في صورة مستندات، أو أي وسائل ثبوتية أخرى يمكن التحقق من صحتها، تؤكد وجود التعهد ويُعد الاتفاق الذي لا يشير بوضوح إلى كونه يمثل تعهداً، تعهدٌ مشروط بتقديم تبرع في حال اشتغال الاتفاق على نية غير مشروطة، مشمولة النفاذ نظاماً، بتقديم تبرع.

المنح الحكومية:

تتسلم الجمعية منح حكومية من وزارة المالية ويتم الاعتراف بها وفقاً لمسارات المنح التي تعتمدها الوزارة والشروط المرتبطة بها.

بنود الدخل الأخرى:

يتم الاعتراف بها عند تحققها من خلال تقديم خدمة أو بيع سلعة وفقاً للالتزامات المحددة مسبقاً بين الطرفين.

الدخل من التحويلات وإعادة التصنيف:

تُمثل عملية المناقلة والتحويل بين الحسابات المقيدة وغير المقيدة نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية.

١٠/٣. المصروفات والخسائر

يتم إثبات المصروفات التي تتحملها الجمعية بأسعار حيازة المنافع التي تم الحصول عليها ويتم إثبات تلك المصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

١١/٣. مصروفات البرامج والأنشطة

تُمثل كافة مصاريف برامج وأنشطة الجمعية والتي تُمثل النشاط الرئيس للجمعية والتي تمول من التبرعات والإيرادات من الداعمين والمانحين وأنشطة الجمعية الأخرى.

١٢/٣. مصروفات عمومية وإدارية محملة على النشاط

يُمثل هذا الحساب كل المصروفات العمومية والإدارية بكل تفاصيلها والتي تخص البرامج والأنشطة بشكل مباشر أو تم تحميلها على النشاط باتباع أسس تحميل عادلة ومعتمدة من أصحاب الصلاحية.

١٣/٣. مصروفات جمع الأموال وتنمية الموارد

تشمل المصروفات التي تخص أقسام التسويق وتنمية الموارد المالية وجمع التبرعات بشكل مباشر أو تم تحميلها عليها باتباع أسس تحميل عادلة ومعتمدة من أصحاب الصلاحية.

١٤/٣. مصروفات خدمات تطوعية

حساب وسيط الهدف منه مقابلة كافة التبرعات التي وردت للجمعية على شكل خدمات تطوعية والتي تم إثباتها في حساب الإيرادات التطوعية بعد تقييمها بالقيمة العادلة والاعتراف بها كإيراد مع الالتزام بشروط الثبات الواردة في معيار المحاسبة في المنشآت غير الهادفة للربح.

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة من ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م (تاريخ التسجيل) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (بالريالات السعودية) (تتمة)

٣. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

١٥/٣. المصروفات العمومية والإدارية

تشمل المصروفات العمومية والإدارية على المصروفات التي تتعلق بشكل مباشر بالإدارة.

١٦/٣. تصنيف الأصول والالتزامات إلى "متداولة" و"غير متداولة"

تقوم الجمعية بإظهار الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس متداول / غير متداول. تعتبر الأصول متداولة وذلك:

- عندما يتوقع تحققها أو ينوي بيعها أو استنفادها خلال دورة العمليات العادية.
 - في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
 - عندما يتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية، أو
 - عندما تكون نقدية وشبه نقدية ما لم تكن هناك قيود على استبدالها أو استخدامها لسداد أية التزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية.
- تصنف كافة الأصول الأخرى كـ "غير متداولة". تعتبر الالتزامات متداولة وذلك:
- عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية.
 - في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
 - عندما تستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية، أو
 - عند عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الالتزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية.
 - عند عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الالتزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية.

٤. مصروفات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى

أمانات ضريبية

إيرادات مستحقة

الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٢,٩٣٠.
٣,٩٩٠.
٦,٩٢٠.

٥. مستحق إلى أطرف ذات علاقة

هناك معاملات تمت خلال الفتره مع طرف ذو علاقة ضمن أعمال الجمعية الاعتيادية وبموافقة الإدارة، وترى الإدارة أن شروط تلك المعاملات لا تختلف مادياً عن أية معاملات أخرى تقوم بها الإدارة مع أي طرف ثالث.

إسم الطرف ذو علاقة	نوع العلاقة / طبيعة التعامل	٢٨ يوليو ٢٠٢٤ م (دائن)	الحركة خلال الفتره مدين (دائن)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (دائن)
السيد/ محمد فياض الموصلي	رئيس الجمعية / تمويلي	-	٢٦,٩٦٣	(٢٦,٩٦٣)
الإجمالي		-	٢٦,٩٦٣	(٢٦,٩٦٣)

٦. مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

أتعاب مهنية

اشتراكات مقدمه

الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٣,٧٥٠.
١,٥٠٠.
٥,٢٥٠.

٧. مصروفات عمومية وإدارية

رواتب وأجور وما في حكمها

مصاريق تقنية وبرامج

مصروفات أخرى

الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (فترة)
٤,٥٠٠.
١٢,٥٣٣
٣,٧٥٠.
٢٠,٧٨٣

٨. إدارة المخاطر المالية

تعرض نشاطات الجمعية لمخاطر مالية مختلفة: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار العملات ومخاطر الأسعار). يركز برنامج إدارة المخاطر الكلي للجمعية على عدم إمكانية التنبؤ بأسواق المالية والسعي للحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للجنة. تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا. وفيما يلي ملخص بأهم أنواع المخاطر:

١/٨ . مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تقوم الجمعية بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء وذلك بوضع حدود ائتمان لكل عميل على حدة ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

٢/٨ . مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها الجمعية في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يقارب القيمة العادلة له. وتتمثل طريقة الجمعية في إدارة السيولة في التأكد، قدر المستطاع، من توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية أو الظروف الصعبة، وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو الأضرار بسمعة الجمعية. عليه، تقوم الجمعية دائماً بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية الكافية.

بتاريخ إعداد القوائم المالية، فإن تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية الخاصة بالجمعية (التي تتكون من الدائنين والمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى) تستحق جميعاً خلال اثنا عشر شهراً. إن القيمة غير المخصومة لهذه المطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية.

٣/٨ . مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار العملات والتي تؤثر على دخل الجمعية أو التدفقات النقدية لها. إن هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة والعمل على زيادة العائد.

٤/٨ . مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الأسعار المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للجمعية نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل خاصة بالأداة المالية ومصدرها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المالية المتداولة في السوق.

٩ . القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصول ما أو دفعه عند تحويل التزامات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات.

- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للأصول والالتزامات.

إن السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الجمعية.

تقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الأصول أو الالتزامات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

عند قياس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات، تقوم الجمعية باستخدام بيانات السوق القابلة للملاحظة قدر المستطاع. يتم تصنيف القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في طرق التقويم على النحو التالي:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة.

المستوى الثاني: مدخلات بخلاف الأسعار المتداولة المدرجة ضمن المستوى الأول والقابلة للملاحظة بالنسبة للأصول أو الالتزامات إما بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي المشتقة من الأسعار).

المستوى الثالث: مدخلات للأصول أو الالتزامات لا تتم بناءً على بيانات السوق القابلة للملاحظة (مدخلات غير قابلة للملاحظة).

إن القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى للجنة، بما في ذلك المدينين والمدينين الآخرين والدائنين والمصروفات المستحقة والالتزامات الأخرى، تقارب قيمتها الدفترية نظراً لتاريخ الاستحقاق قصير الأجل نسبياً لهذه الأدوات المالية. وتم تصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

خلال الفترة الحالية، لم يتم إجراء تحويلات بين المستوى ١ و ٢ أو إلى / خارج المستوى ٣ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

١٠ . الأحداث بعد نهاية الفترة المالية

تعتقد الإدارة بأنه لم تطرأ أية أحداث لاحقة هامة منذ الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م قد يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للجمعية كجزء من هذه القوائم المالية.